

مستخلص البحث

محفوظ ، محمد ، ٢٠١٤ ، مبادئ المساواة بين الجنسين في نظام الحكومة رقم ١٠ عام ١٩٨٣ بمناسبة نظام الحكومة رقم ٤٥ عام ١٩٩٠ فصل ٤ آية ٢ عن الحظر لمرأة الموظفة الحكومية المدنية ان تكون زوجة ثانية ، ثالثا ، او رابعة (دراسة النظر عن الخبراء الأحكام في مالانج). بحث علمي بشعبية الاحوال الشخصية ، كلية الدراسات العليا بجامعة مولانا مالك ابراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج ، المشرف الاول : الدكتور الحاج فاضل ، الماجستير ، والمسفحة الثانية : الدكتور الحاجة أمى سنبلة ، الماجستير.

الكلمات الرئيسية: المساواة بين الجنسين، المرأة موظفة الحكومية المدنية، علماء الأحكام.

المساواة بين الجنسين هو نفس الموقف بين الرجل والمرأة في الوصول والمشاركة والرقابة، وفوائد أنشطة الحياة سواء في الأسرة والمجتمع والأمة والدولة. في نظام الحكومة رقم ١٠ عام ١٩٨٣ بمناسبة نظام الحكومة رقم ٤٥ عام ١٩٩٠ فصل ٤ لا يزال التحيز ضد المرأة ، لأن في آية ٢ يحتوي لا يسمح الجهاز العصبي المحيطي المرأة أن تكون زوجة ثانية ، ثالثة ، او رابعة. وفي فصل ٤ آية ١ لموظفي الحكومي المدني عن الرجل يريد ان يتزوج أكثر من واحد، يجب الحصول على إذن مسبق من السلطات.

المشاكل التي نوقشت في هذه الدراسة هي رأي الخبراء الأحكام في مالانج على مبدأ المساواة بين الجنسين في نظام الحكومة رقم ١٠ عام ١٩٨٣ بمناسبة نظام الحكومة رقم ٤٥ عام ١٩٩٠ فصل ٤ آية ٢ عن الحظر لمرأة الموظفة الحكومية المدنية ان تكون زوجة ثانية ، ثالثا ، او رابعة. ونظرا لخبراء الأحكام في مالانج الآثار المترتبة على نظام الحكومة رقم ١٠ عام ١٩٨٣ بمناسبة نظام الحكومة رقم ٤٥ عام ١٩٩٠ فصل ٤ آية ٢ عن الحظر لمرأة الموظفة الحكومية المدنية ان تكون زوجة ثانية ، ثالثا ، او رابعة .

النوع من البحث هو البحث القانوني التجريبية. وجمعت البيانات من خلال المقابلات والوثائق. في حين أن أساليب تحليل البيانات في هذه الدراسة هما المنهج الوصفي يستخدم التحليل الذي يصف حالة التحليل السوسيولوجي الذي يحدث من وجهة نظر الخبراء الأحكام ، وتركز هذه الدراسة تحليل نظرية التوازن.

استنادا إلى البحث نظر علماء الأحكام في مالانج التالي أولا ، الموافقة على فصل ٤ آية ٢ لأن لا يتعارض مع التعاليم الدينية. وثانيا ، لا يوافقوا مع فصل ٤ آية ٢ ، وذلك لأن فصل ٤ آية ٢ لا يزال التحيز ضد المرأة ، لذلك لم يتم تحقق المساواة

والإنصاف في نظام الحكومة بين جواز الرجال موظف حكومي المدني مع الحظر لمرأة الموظفة الحكومية المدنية ان تكون زوجة ثانية ، ثالثا ، او رابعة. الثانية، والآثار المترتبة على نظام الحكومة هناك رأيين. أولا، من خلال طاعة قواعد نقالة، ويقوى كرامة موقفه كامرأة موظفة مدنية. الثانية، وعدم الوضوح في صياغة الواردة في نظام الحكومة تسبب امرأة موظفة مدنية يسمح لممارسة الجنس دون زواج، تظهر النساء الادخار، والزواج الاسرار. ذلك أن تعدد الزوجات مشروط، ثم كيف هو أكثر من ذلك بكثير إنسانية وأخلاقية من أن يمنعه. وعندما يثير تعدد الزوجات المفاسد فينبغي أن يتخلّي عنها.